

## اقتصاد

هكذا ترى «السياحة» عام ٢٠١٨  
رفع بدلات الاستثمار وفسخ العقود غير  
المجدية وإعادة تشغيل المنشآت المتضررة

صالح حميدي

وعدت وزارة السياحة بحسب المصروفة التنفيذية للعام الجاري (٢٠١٨) بالارتقاء في موضوع الإحصاء السياحي وضمان دقة المعطيات والأرقام لأعداد السياح ومدة إقامتهم ومتوسط إنفاقهم، واحتساب العائدات السياحية الإجمالية دورياً بالتعاون مع وزارة المالية لوضع أسس احتساب التابع السياحي بما يكفل تقييم العائدات المالية المباشرة وغير المباشرة للنشاط السياحي، وبما يؤمن القرارات المناسبة لتعظيم تلك العوائد والأثر الضاعف للإرتداد السياحي ومنح مزايا وتسهيلات لإعادة تأهيل وتشغيل المنشآت السياحية المتضررة بعد إقرارها من رئاسة مجلس الوزراء.

كما بينت المصروفة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن الوزارة تسعى إلى رفع العوائد المباشرة من المشروعات السياحية المتعاقد عليها واتخاذ التدابير اللازمة لذلك عبر استكمال فسخ عقود استثمار غير مجدية اقتصادياً وإعادة طرحها للاستثمار واتخاذ تدابير حازمة انجاح عدد من مستثمري المنشآت السياحية المتعاقد عليها لرفع بدلات الاستثمار المترتبة للوزارة.

وبينت الوزارة أن رؤيتها تكمن في استكمال إعادة بناء قطاع السياحة ليكون مساهماً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية التنمية السياحية وتحسين صورة سورية واستعادتها لموقعها الطبيعي كمقصد رئيسي في خريطة السياحة الإقليمية والعالمية.

إضافة إلى مساع باتجاه إعادة الصورة السياحية الإيجابية لسورية في جميع أنحاء العالم عبر مشروع يتضمن تعزيز استكمال برنامج التسويق والترويج السياحي والتوجه نحو أسواق جديدة في عملية الترويج لسورية وتطوير أدواته، إضافة إلى تحقيق هذه الرؤية على التواصل مع القنوات الإعلامية في البلدان المصدرة للسياحة الدينية بهدف نشر برامج ترويجية لاستقطاب عدد أكبر من السياح واستمرار التواصل مع المؤسسات الدولية المعنية بالسياحة مثل منظمة السياحة العالمية وصندوق تمويل الأوبد الأثرية اليونسكو وترشيح مدينة دمشق ضمن مشروع شبكة المدن المبدعة.

وتتابع الوزارة تطوير الخريطة التفاعلية للقطاع السياحي ونشرها بالتعاون مع وزارة التربية بهدف اطلاع طلاب المدارس على أهم المواقع التراثية والسياحية في سورية وذلك خلال العام الجاري، واستثمار الخريطة في الترويج السياحي ودعم اتخاذ القرار في مجال الاستثمار والتخطيط السياحي والترويج للاستثمار السياحي بطرق جديدة جذابة عبر إنتاج فواصل ترويجية عن المواقع المطروحة للاستثمار في المحافظات باستخدام أحدث تقنيات التصوير والاستثمار في إقامة الأنشطة المختلفة لدعم السياحة الداخلية والترويج للمنتجات السياحية البديلة والمنخفضة التكاليف، مشيرة إلى إطلاق عدد من المشروعات والمبادرات الترويجية ومهرجانات.

ووعدت بضبط أسعار الخدمات السياحية والارتقاء بها من خلال الاستثمار في تحديث الأسس والمعايير في وضع سياسات تسعير الخدمات السياحية والحد من الآثار المترتبة نتيجة الظروف الراهنة على تكاليف التشغيل السياحي ومتوسط دخل المواطن السوري ووضع نظام متكامل يكفل تجديد المنشآت وفي المعايير والمواصفات السياحية المعتمدة من وزارات الدولة المعنية للارتقاء بجودة الخدمات السياحية.

وتتعاون مع وزارة الإدارة المحلية في تحقيق الارتقاء البيئي العمراني والخدمي والطبيعي لمناطق الارتاد السياحي في كورنيش جبلة والمدينة السياحية الشمالية في اللاذقية وكسب ومنطقة السكن الضواحي المطلة على كورنيش طرطوس ومنطقة ظهر الجبل في السويداء ومنطقة بلودان والزيادي في ريف دمشق.

## مديرو مالية يشكون صعوبة التواصل مع «هيئة الضرائب».. ومعاون الوزير: سنعالج الموضوع

## وزير المالية لـ«الوطن»: وضع النقاط على الحروف في النظام الضريبي الجديد

مبين أن الذي يستطيع التهرب هم كبار المكلفين أي أصحاب الثروات والدخول الكبيرة وليس أصحاب الدخل المحدود، وهو من أهم الأسباب التي دفعت إلى إعادة النظر بالنظام الضريبي، وإعادة النظر في التشريعات بما يقضي حكماً إعادة النظر بالإدارات الضريبية المسؤولة عن تنفيذ التشريعات ودورها في تحقيق عملية التحقق والجمالية.

وفي سياق آخر، اشتكى بعض مديري المالبات في المحافظات لـ«الوطن» من وجود مشكلة في التواصل مع مديرية التشريع الضريبي في الهيئة العامة للرسوم والضرائب، إذ إن الكثير من الأسئلة التي ترسل إلى المديرية لا تلقى رداً، وبعضها يحمل سؤالاً في الإجابة عن السؤال. علماً بأن ذلك يؤثر في العمل الضريبي، ومن شأنه أن يعوق البحث في الملتفات والأضرار الضريبية، مستغرباً استمرار الأمر على هذه الحال، ومستأنلاً عن المصلحة في ذلك.

وفي متابعة «الوطن» للأمر بين معاون وزير المالية بسام عبد النبي أن ذلك يمثل حالة غير صحيحة وسوف يتم التواصل مع هيئة الرسوم والضرائب والإدارة التشريعية للاطلاع والتحقق من الموضوع والمعالجة، حيث تعمل الوزارة على تبسيط آليات العمل بالقدر المستطاع وتسهيل عمل مديريات المال بما يخدم تحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتحسين نسب التحصيلات المالية للخزينة العامة وفق والأنظمة والتعليمات النافذة واتباع أفضل الأساليب مع المكلفين لأن المكلف شريك مع الإدارة الضريبية.

يشار إلى أن الكثير من المعنيين بالعمل الضريبي في مديريات المال يرون أن الحد من التهرب الضريبي مرتبط بتبسيط النظام الضريبي ووضوح النصوص التشريعية، وعدم ترك التكليف للتقديرات الشخصية ومزاجية المراقب.



عبد الهادي شباط

الثاني بالصلاحيات الواسعة المعطاة للإدارات الضريبية لتقدير المطرح الضريبي وفقاً لأسس بعيدة عن الواقع أحياناً، وأن ما يؤكد حجم التهرب الضريبي الكبير هو المقارنة بين ما تدفعه شركات القطاع العام من ضريبة على أرباحها، وما تدفعه شركات القطاع الخاص حيث هناك هوة كبيرة في ذلك.

كشفت وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أن اللجنة المكلفة صياغة مشروع جديد للنظام الضريبي في سورية وصلت إلى مرحلة وضع النقاط على الحروف للقانون الضريبي الجديد وهي حالياً في طور الصياغات القانونية البحتة، مبيناً أن هذه اللجنة تجتمع كل ١٥ يوماً ضمن جلسة تستمر لأكثر من خمس ساعات حيث عادة ما تبدأ مع الساعة الخامسة مساءً وتنتهي مع منتصف الليل، لأن الصياغات القانونية تحتاج إلى دقة عالية على مستوى الكلمة والحرف لما قد يكون لذلك من تفسيرات ومنعكسات تطبيقية.

وأشار حمدان إلى أن اللجنة تجاوزت مرحلة الإطلاع على التجارب العالمية لأنظمة الضريبة العالمية المشابهة للواقع السوري، لكيلا يتم اختراع العوالب من جديد، وتم بحث ودراسة تطبيق الكثير من هذه التجارب ومدى ملاءمتها للواقع السوري، وتم الانتهاء من هذه المرحلة، وأن مرحلة الإطار التشريعي تحتاج إلى وقت ولا يمكن إنجازها في أسبوع أو أسبوعين، لأن القانون الضريبي في سورية يعود للعام ١٩٤٩، ولم يجر عليه سوى تعديلات طفيفة، على حين تحتاج اليوم إلى قانون جديد يلبي متطلبات الحالة السورية اليوم وخلال المرحلة المقبلة.

واعتبر حمدان بعض أعضاء لجنة دراسة النظام الضريبي في حديث مع «الوطن» أن عدم تحديث البنية التشريعية للنظام الضريبي يمثل سبباً مباشراً لحالة التهرب الضريبي الواسعة، وأن وراء هذا التهرب سببين هما سوء صياغة التشريعات وخاصة في ضريبة الأرباح الحقيقية وضريبة الدخل المقطوع، على حين يتحمر السبب

## «الكهرباء» تخفّض قيمة فاتورة من ١,٨ مليون إلى ٢٩٥ ألف ليرة

التقسيم على مدى ٣٠ شهراً القادمة. وفي سياق متصل بين مدير في الكهرباء لـ«الوطن» أنه لا يمكن اليوم لموظفي الجباية معرفة الخطأ إلا بعد تصدير الفاتورة ولا يتم حجز أي مبلغ يدفع للشركة وبعد اكتشاف الخطأ إن حصل تعود المبالغ للمشتريين، لأن خطأ المؤشرين وارد.

نموها بأن هناك حالات قد يتم الخطأ بتنزيل تأشيرات أقل من المستهلكة وهي تترك حقاً للشركة على المشترك أيضاً، مبيناً أن الأخطاء لا تكون دائماً على حساب المواطن.

في الفاتورة للدورة الرابعة من العام ٢٠١٧ والتي وصلت إلى ١,٨ مليون ليرة سورية.

إثر ذلك تم تحميل المشترك جزءاً مما حدث نتيجة عدم انتباهه لأنه لم يقم بمراجعة الشركة لإعلامها بالخطأ، وتبين لموظف المعنى، ما أدى إلى بقاء العداد المشترك مكتب المؤشرين سنوات عدة خلالها لم يظهر لدى الشركة فواتير على المشترك فقط رسوم عداد (صفر استهلاك)، إلا أنه وبعد لحظ الخطأ الحصول المشترك على استثناء من وزير الكهرباء يتضمن تقسيم المبلغ المطلوب دفعه من خلال

وعلمت «الوطن»

خلال جولة يوم أمس في الشركة واحتمال وجود خطأ حاصل سببه أحد موظفي الشركة أدى إلى ظهور الفاتورة، إذ توضح أن سبب الخطأ هو إهمال حاصل منذ سنوات لإضبارة المشترك من الموظف المعنى، ما أدى إلى بقاء العداد خارج دفاتر المؤشرين سنوات عدة خلالها لم يظهر لدى الشركة فواتير على المشترك فقط رسوم عداد (صفر استهلاك)، إلا أنه وبعد لحظ الخطأ الحصول المشترك على استثناء من وزير الكهرباء يتضمن تقسيم المبلغ المطلوب دفعه من خلال

قصي المحمد

بين مدير مسؤول في الكهرباء لـ«الوطن» أنه تم تخفيض قيمة الفاتورة لأحد المواطنين من محافظة دمشق حي «المنخالية» من مبلغ وصل قيمته إلى ١,٨ مليون ليرة سورية لدورة واحدة فقط، إلى ٢٩٥ ألف ليرة سورية، وذلك بعد أن نشرتها «الوطن» مسبقاً وبعد المتابعة المباشرة للموضوع مع وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي الذي بدوره استقبل المشترك ووجه مباشرة بجل الموضوع.

بنك بيبيلوس سورية  
مصرفك مدى الحياة

رأس المال المدفوع: ١.١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية  
الشفلان - شارع أمين لطفي المحافظ - تلفون: ٠١١ ٩٢٩٢، فاكس: ٠١١ ٣٣٤٨٢٠٥، ص.ب. ٥٤٢٤، دمشق - سوريا.

## النتائج المدققة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي لتلك لعام 2017
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك بيبيلوس سورية ش.م.ج.ع (تتمت)
تقرير حول تحقيق البيئات المالية (تتمت)
مسؤوليات مدققي الحسابات حول تحقيق البيئات المالية تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء النتيجة عن احتيل أو عن خطأ، وإصدار تقرير نقيض يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد علمي، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للتعمير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهرية دائماً عند وجوده. قد نتمتع بالأطماع من احتيل أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو مجتمعة، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.
ثناء التدقيق الذي يتم وفقاً لتعمير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المعيني ونعني على الشك المعنوي خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:
تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء النتيجة عن احتيل أو عن خطأ، وتصميم وتقييم إجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية نتج عن احتيل أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيل قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو خدع متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقبة الداخلية.
الحصول على فهم لأهمية الرقبة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظم الرقبة الداخلي للشك.
تقديم تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المعمولة والتغيرات المحاسبية والإصلاحات ذات الصلة المعتمدة من قبل الإدارة التي تصل إلى الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ومدى وجود عدم تيقن جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار كشئناً مستمرة. وإذا ثبت لنا وجود شك جوهرية، فإن علينا أن نلقت الانتباه في تقريرنا إلى الإصلاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإصلاحات غير كافية. إن استنتاجنا ملية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المتغيرة قد تؤدي إلى توفيق البنك عن الاستمرار كشئناً مستمرة.
تقديم العرض العام ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإصلاحات، وبما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بشكل يعكس العرض المعامل.

تقوم بإعداد الكلفين بالحوكمة، من بين عدة أمور، بطرق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقبة الداخلية لتحدها خلال عملية التدقيق.

كذلك تقوم أيضاً بتزويد الكلفين بالحوكمة ببيان يضمن التزاماً بواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ولنا تواصل معهم حول كافة العلاقات والأمر الأخرى التي قد يفتقها لها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي تم التواصل بخصوصها مع الكلفين بالحوكمة، فإننا نلاحظ الأثر الأكبر أهمية في عملية تحقيق البيئات المالية للسنة الحالية، وبالتالي تم تعدينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تكن الأنظمة والقوانين دون الإصاح العيني عن أي منها، أو في الحالات النادرة جداً، عندما نرى أن الأمر لا ينبغي أن يتم الإصاح عنه في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك تترقب أن تزيد عن المنافع المتوقعة للمصلحة العامة من هذا الإصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية  
- إن نطاق تدقيقنا يتسنى أيضاً للتأكد من مدى انسجام عملنا مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأموال المالية السورية وبموسماً المتعلقة منها بالبيئات المالية.  
- يحفظ البنك بغدو وسجلات محاسبية بصورة أسوية، وإن البيانات المالية المرخصة متفقة معها ونومسي بمصانفة عليها.

محمد زهير تيناوي



دمشق - جمهورية العربية السورية

29 أيار 2018

تقرير مدققي الحسابات المستقلين  
إلى مساهمي بنك بيبيلوس سورية ش.م.ج.ع (تتمت)  
تقرير حول تحقيق البيئات المالية (تتمت)  
الأمور الهامة في التدقيق (تتمت)

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تحقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصص الخفاض للبيئات الائتمانية	إن تحديد مخصصات الخفاض قيمة السهيلات اعتبار عبات من البيئات الائتمانية بناء على حكماء واتجاه التدويرات من قبل الإدارة واستخدام طرق معقدة في الحساب.	ضمنت إجراءات تحقيقنا، من بين الإجراءات الأخرى، اختيار عبات من البيئات الائتمانية بناء على حكماء وتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خفاض في القيمة على هذه السهيلات كما هنا أيضاً بإجراءات تحليلية على المصنفة الائتمانية، ومراجعة احتساب المخصصات بناء على فرضيات الإدارة والقوانين، ولقدنا نقيم مدى كفاية هذه المخصصات.
شروط ائتمانية	وفقاً لتلك، فإن الفروض والسلف قد تكون بدرجة قيمة مختلفة عن قيمة المبلغ التقديرية الممكن استردادها وبناء على، تم اعتبار تحديد الخفاض قيمة السهيلات الائتمانية لمرأ مهمافي التدقيق.	المخصصات بناء على هذه التدويرات والإجراءات وتطلبت معيار التقرير المالية الدولية (IFRS) والقوانين المعنية لتلك.
تفاصيل أكثر حول هذا الأمر	وفقاً لتلك، فإن الفروض والسلف قد تكون بدرجة قيمة مختلفة عن قيمة المبلغ التقديرية الممكن استردادها وبناء على، تم اعتبار تحديد الخفاض قيمة السهيلات الائتمانية لمرأ مهمافي التدقيق.	وفقاً لتلك، فإن الفروض والسلف قد تكون بدرجة قيمة مختلفة عن قيمة المبلغ التقديرية الممكن استردادها وبناء على، تم اعتبار تحديد الخفاض قيمة السهيلات الائتمانية لمرأ مهمافي التدقيق.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي لتلك لعام 2017  
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي لتلك لعام 2017، خلاف البيانات المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، يتوقع أن يكون التقرير السنوي متحماً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا ينبغي رأينا حول البيئات المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا نرى أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتحققنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توفرها، وعند القيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيئات المالية  
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عذلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظم الرقبة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء النتيجة عن احتيل أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى نرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة التيقن من تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو نيس لتبنيها بتدليل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

الزميل محمد زهير تيناوي / رقم الترخيص / 11/111 / رتبه ٤٦٦٠

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الاجنبية  
جمعية المحاسبين القانونيين في سورية  
Association of Syrian Certified Accountants



شعياوه حنايس قازاني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين  
إلى مساهمي بنك بيبيلوس سورية ش.م.ج.ع  
تقرير حول تحقيق البيئات المالية

الرائ  
لقد تلقينا البيانات المالية المرخصة لبيك بيبيلوس سورية ش.م.ج.ع (البنك)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017، وبيانات الدخل والنفقات والتغيرات في حقوق الملكية والنفقات النقدية لسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيصالات حول البيئات المالية بما في ذلك ملخص لأهم البيانات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرخصة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2017، وادته المالي ونتفخته النقدية لسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أسس رأينا  
لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير موصحة في فترة "مسؤوليات مدققي الحسابات حول تحقيق البيئات المالية" في تقريرنا. إننا مستقنون عن البنك وفقاً لواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code". وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتحققنا للبيئات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالارتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للواعد المذكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق  
الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تحقيقنا للبيئات المالية للسنة الحالية من تدوير هذه الأمور. إن سياق تحقيقنا للبيئات المالية ككل وخلال تكوين رأيي حولها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. ولدينا يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، وقد نقيم وصف لكيفية التي علاج بها تحقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالارتزام بمسؤوليتنا المذكورة في فترة مسؤوليات مدققي الحسابات حول تحقيق البيئات المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناءً على ذلك، تضمن تحقيقنا للقيام بإجراءات مخصصة لاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفرت نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لرأينا حول البيئات المالية المرخصة.

الزميل محمد زهير تيناوي / رقم الترخيص / 11/111 / رتبه ٤٦٦٠